UB Journal for Humanities

Manuscript 1193

The Impact of Temporary Housing Policies on Social Stability: A case study of the Informal Settlements Development Project in Jeddah

Mansour Alshehri

Waleed Alzamil

Follow this and additional works at: https://ubjh.ub.edu.sa/home

Scan the QR to view the full-text article on the journal website

UB JOURNAL FOR HUMANITIES 2026;5(3):93–106

مجلة جامعة بيشة للعلوم الإنسانية
University of Bisha Journal of Humanities

The Impact of Temporary Housing Policies on Social Stability: A case study of the Informal Settlements Development Project in Jeddah

Mansour Alshehri[1]*, Waleed Alzamil[1]

[1]Department of Urban Planning, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

ABSTRACT

This study examines the impact of temporary housing policies on social stability in the context of slum redevelopment in Jeddah, focusing on the effectiveness of transitional housing mechanisms in mitigating displacement impacts. It adopts a descriptive-analytical approach within a qualitative case study, drawing on theoretical frameworks, international standards, expert interviews, and analysis of official documents. The findings show that housing security was organizationally achieved through rental support, but remained limited due to its temporary nature and unclear continuity. They also reveal weakened social ties caused by the absence of policies preserving community networks, along with challenges in accessing services despite their availability. The study concludes that a more integrated approach is needed-one that strengthens social and spatial dimensions, improves coordination, and enhances community participation-to ensure a smoother transition to permanent housing and achieve sustainable social stability. It also highlights the importance of establishing clear timelines and linking transitional housing to long-term housing solutions to enhance overall housing policy effectiveness.

Keywords: Temporary Housing, Transitional Housing, Social Stability, Resettlement, Informal Settlements.

Received 26 July 2026; Revised 2 August 2026; Accepted 14 August 2026
Available online 3 September 2026

*Corresponding author: Mansour Alshehri
E-mail address: 446100613@student.ksu.edu.sa

https://doi.org/10.65073/1658-9343.1193
1658-9343/© 2025 UB Journal for Humanities–University of Bisha. This is an open-access article under the CC BY-NC-ND license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

مجلة جامعة بيشة للعلوم الإنسانية 2026;5(3):93–106

مجلة جامعة بيشة للعلوم الإنسانية
University of Bisha Journal of Humanities

قم بمسح رمز الاستجابة السريعة لعرض النص الكامل للمقالة على موقع المجلة

أثر سياسات الإسكان المؤقت على الاستقرار الاجتماعي: دراسة حالة مشروع تطوير المناطق العشوائية في مدينة جدة

منصور الشهري*[1]، وليد الزامل[1]

[1] قسم التخطيط العمراني، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

المستخلص

تتناول هذه الدراسة أثر سياسات الإسكان المؤقت على الاستقرار الاجتماعي في سياق تطوير المناطق العشوائية في مدينة جدة، مع التركيز على فاعلية آليات التسكين الانتقالي في الحد من آثار النزوح السكني. وتعتمد الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا ضمن إطار دراسة حالة نوعية، مستندة إلى الأطر النظرية والمعايير الدولية، إلى جانب مقابلات مع خبراء وتحليل الوثائق الرسمية. وتُظهر النتائج أن الأمان السكني تحقق تنظيميًا عبر الدعم الإيجاري، لكنه ظل محدودًا بسبب طبيعته المؤقتة وعدم وضوح استمراريته. كما كشفت الدراسة عن ضعف في الروابط الاجتماعية نتيجة غياب سياسات تحافظ على شبكات الجوار، إلى جانب تحديات في الوصول إلى الخدمات رغم توفرها. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تبني نهج تكاملي يعزز الأبعاد الاجتماعية والمكانية، ويحسن التنسيق المؤسسي ويشرك المجتمع، بما يضمن انتقالًا أكثر سلاسة نحو السكن الدائم وتحقيق استقرار اجتماعي مستدام، وصولاً إلى وضع أطر زمنية واضحة وربط التسكين المؤقت بالحلول السكنية الدائمة لتعزيز فاعلية السياسات الاسكانية.

الكلمات المفتاحية: الإسكان المؤقت، التسكين الانتقالي، الاستقرار الاجتماعي، إعادة التوطين، المناطق العشوائية.

تم الاستلام في 26 يوليو 2026؛ تم المراجعة في 2 أغسطس 2026؛ تم القبول في 14 أغسطس 2026
متاح على الانترنت 3 سبتمبر 2026

*المؤلف المراسل: منصور الشهري
عنوان البريد الإلكتروني: 446100613@student.ksu.edu.sa

https://doi.org/10.65073/1658-9343.1193
1658-9343/© 2025 UB Journal for Humanities–University of Bisha. This is an open-access article under the CC BY-NC-ND license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

1- مقدمة

تشهد المدن المعاصرة تحولات حضرية متسارعة نتيجة النمو السكاني المتزايد والهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى، وهو ما أدى إلى توسع ملحوظ في أنماط الإسكان غير الرسمي في كثير من دول العالم، ولا سيما في ظل محدودية سياسات الإسكان الميسر وضعف كفاءة التخطيط الحضري في استيعاب هذا النمو المتصاعد (United Nations, 2015). لقد باتت هذه المناطق العشوائية تمثل أحد أبرز التحديات الحضرية المعاصرة، نظرًا لما تعكسه من تفاوت واضح في الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية داخل المدينة، فضلًا عن ارتفاع كثافاتها السكانية وضعف بنيتها التحتية وغياب التنظيم العمراني فيها (United Nations, 2015; Roy, 2005). كما ترتبط هذه الأنماط العمرانية بظهور مشكلات متعددة تشمل التدهور البيئي، وضعف جودة الحياة، وتراجع مستوى الخدمات، مما يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان (Pacione, 2009; United Nations, 2015). وفي إطار معالجة ظاهرة العشوائيات، اتجهت العديد من الدول إلى تنفيذ برامج الازالة وإعادة التطوير بهدف تحسين المشهد الحضري ورفع كفاءة استخدام الأراضي (World Bank, 2017). غير أن هذه الإجراءات ترتبط في الغالب بانتقال السكان من مساكنهم الأصلية إلى مواقع بديلة، مما ينجم عنه آثار اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد إذا لم تتم إدارة هذه المرحلة ضمن إطار متكامل يراعي الأبعاد المعيشية والاجتماعية للسكان المتأثرين (Cernea M. , 1997; World Bank, 2017). وتؤكد الدراسات الدولية أن عمليات الإزالة وإعادة التطوير قد تُحدث تغييرات جذرية في نمط الحياة اليومية للسكان، مما يفرض تحديات جسيمة تتعلق بالتكيف مع البيئة الجديدة والحفاظ على مصادر الدخل والاستقرار الأسري (Patel, d'Cruz, & Burra, 2002).

وعلى المستوى الوطني، شهدت المملكة العربية السعودية خلال العقود الماضية تحولات حضرية متسارعة نتيجة النمو الاقتصادي والتوسع العمراني، مما أدى إلى زيادة الطلب على السكن وظهور المناطق العشوائية في بعض المدن، ولا سيما في ظل التسارع الكبير في معدلات التحضر (وزارة البلديات والإسكان، 2022). وقد ترتب على هذا النمو تحديات تتعلق بكفاءة توزيع الخدمات والبنية التحتية، وظهور فجوات مكانية داخل المدن، مما انعكس سلبًا على جودة البيئة الحضرية ومستوى المعيشة (UN-Habitat, 2020). وفي هذا الإطار، تبنت الجهات المـختصة برامج تطوير المناطق العشوائية ومعالجة آثارها ضمن توجهات تنموية تهدف إلى تحسين المشهد الحضري وتعزيز كفاءة المدن، وذلك في سياق مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي تركز على رفع جودة الحياة وتحقيق الاستدامة الحضرية (United Nations, 2015). وتسعى هذه البرامج إلى تحقيق توازن دقيق بين متطلبات التطوير العمراني واحتياجات السكان، بما يضمن استدامة التنمية الحضرية ويحدّ من التحديات المرتبطة بالنمو غير المنظم (World Bank, 2017).ومع ذلك، فإن نجاح هذه المبادرات التنموية يستلزم معالجة شاملة للأبعاد الاجتماعية والمكانية إلى جانب الجوانب التقنية والتنظيمية، إذ أن الاقتصار على البعد الإجرائي قد يُفضي إلى نتائج غير مرضية على صعيد الاستقرار الاجتماعي (Félix, D, Branco, J. M, & Feio, A, 2013; Yeh & Li, 2001).

وتُعد مدينة جدة من أبرز المدن التي شهدت انتشارًا ملحوظا للمناطق العشوائية، وذلك نتيجة موقعها الاقتصادي ودورها الحضري كمركز تجاري وسياحي وبوابة رئيسية لمكة المكرمة، مما جعلها من أكثر المدن استقطابًا للسكان والعمالة، وأدى إلى تزايد الكثافة السكانية وظهور مناطق عشوائية في أجزاء مختلفة منها (أمانة محافظة جدة، 2016). وقد أسهم هذا النمو في زيادة الضغط على الخدمات والبنية التحتية وظهور تحديات عمرانية واجتماعية واقتصادية أثرت على التنمية الحضرية وجودة الحياة (Pacione, 2009). وفي إطار معالجة هذه الظاهرة، تم تنفيذ برامج لإزالة المناطق العشوائية وإعادة تطويرها، ترتب عليها انتقال السكان من مساكنهم الأصلية مع تطبيق آليات للتسكين المؤقت خلال المرحلة الانتقالية، والتي تعتمد بصورة رئيسة على الدعم الإيجاري إلى حين توفير حلول سكنية دائمة (إمارة منطقة مكة المكرمة، 2022). ويُعد التسكين المؤقت أحد الأدوات التنظيمية لإدارة هذه المرحلة، حيث يهدف إلى تقليل آثار فقدان المسكن وتنظيم عملية الانتقال للسكان (International Finance Corporation (IFC), 2012). ومن هذا المنطلق، تناقش الورقة البحثية مدى قدرة سياسات التسكين المـؤقت على تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسر المتأثرة، خصوصًا في ظل التغيرات المكانية والاجتماعية المصاحبة لعملية الانتقال السكني.

1-1 اشكالية البحث

تتمثل إشكالية هذا البحث في أن مشروع تطوير المناطق العشوائية بمدينة جدة تضمن إزالة مساكن وإجلاء سكان من مواقعهم الأصلية، وفي المـقابل تم توفير بدائل إسكان مؤقتة بصيغ متعددة شملت دعمًا ماليًا للإيجار، وترتيبات تمويلية، وخيارات سكنية انتقالية، بهدف إدارة مرحلة الانتقال وتقليل الآثار المصاحبة للإزالة. ومع ذلك، فإن نجاح هذه السياسات لا يُقاس بتوفير مأوى بديل فحسب؛ بل بمدى قدرتها على الحفاظ على مصادر الرزق والشبكات الاجتماعية وتحقيق الاستقرار المكاني والاجتماعي (Alastair Ager & Alison Strang, 2008; Cernea M. M., 1997). ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة أثر هذه السياسات على المستوى المحلي في مدينة جدة، وتحليل ما إذا كانت الإجراءات المـتخذة كافية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، أم أنها تكشف عن فجوات في مراحل التنفيذ المختلفة، لا سيما فيما يتعلق بملاءمة موقع السكن البديل، واستمرارية الدعم، والحفاظ على الروابط الاجتماعية.

1-2 أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من كونه يتناول إحدى القضايا الحضرية والاجتماعية ذات الأثر المباشر على حياة السكان، والمتمثلة في سياسات الإسكان المؤقت ودورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في سياق مشاريع إزالة المناطق العشوائية بمدينة جدة. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من خلال إسهامها في إثراء الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين سياسات الإسكان والاستقرار الاجتماعي، بالاستناد إلى أطر نظرية ومعيارية دولية تفسر آثار الإزالة وإعادة التوطين على المجتمعات المحلية (Alastair Ager & Alison Strang, 2008; Cernea M. M., 1997). وتتمثل الأهمية التطبيقية للبحث في تقديم تحليل واقعي لتجربة محلية حديثة، يمكن أن تُسهم في دعم صُنّاع القرار والجهات المعنية بتطوير سياسات إسكان مؤقت أكثر كفاءة وعدالة اجتماعية، وبما ينسجم مع التوجهات الوطنية لتحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، واتساقاً مع الالتزامات الدولية ذات الصلة بالحق في السكن الملائم وبناء مجتمعات حضرية مستقرة وشاملة (United Nations, 2015; International Finance Corporation, 2012).

1-3 هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة "أثر سياسات الإسكان المؤقت على الاستقرار الاجتماعي: دراسة حالة مشروع تطوير المناطق العشوائية في مدينة جدة" وفقاً لثلاث أسس تفصيلية وهي:

1- تحليل أثر سياسات الإسكان المؤقت في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسر المتأثرة بإزالة المناطق العشوائية، من خلال دراسة أبعاد الأمان السكني، والروابط الاجتماعية، والوصولية إلى الخدمات الأساسية.
2- استكشاف التحديات والعوامل المؤثرة في فعالية برامج الإسكان المؤقت من خلال تحليل آراء الخبراء، وتحديد أبرز الجوانب التي تؤثر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي خلال المرحلة الانتقالية.
3- اقتراح توصيات عملية تسهم في تحسين سياسات الإسكان المؤقت وتعزيز فاعليتها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسر المتأثرة بإزالة المناطق العشوائية.

2- الإطار النظري

2-1 مفهوم التسكين والإسكان المؤقت

يشير مفهوم التسكين في سياق مشاريع التطوير الحضري إلى مجموعة الإجراءات والسياسات التي تتخذها الجهات المسؤولة لتوفير بدائل سكنية للأسر المتأثرة بعمليات الإزالة أو الإجلاء السكني، سواء كان ذلك بصورة مؤقتة أو انتقالية إلى حين توفير حلول دائمة، ويُعد هذا الإجراء جزءًا من سياسات إعادة التوطين المرتبطة بالمشروعات التنموية واسعة النطاق (International Finance Corporation (IFC), 2012; World Bank, 2017) . ولا يقتصر التسكين على توفير وحدة سكنية بديلة، بل يشمل كذلك آليات التعويض، والدعم المالي، وتنظيم إجراءات الانتقال، وضمان الحد الأدنى من الاستقرار خلال المرحلة الانتقالية، بما يحول دون تدهور مستويات المعيشة أو تعرض السكان الذين تم اجلاءهم لمخاطر اجتماعية واقتصادية (Cernea M. , 1997; International Finance Corporation (IFC), 2012). وتُعرِّف الدراسات الدولية الإسكان المؤقت بوصفه حلًا انتقاليًا يُستخدم في حالات الإجلاء القسري أو الكوارث أو مشاريع إعادة التطوير الحضري، بهدف تقليل الصدمة الاجتماعية الناتجة عن فقدان المسكن وإدارة مرحلة الانتقال بصورة منظمة (Félix, D, Branco, J. M, & Feio, A, 2013). ويؤكد Cernea (1997) أن فقدان المسكن يمثل أحد أبرز مخاطر فقدان الاستقرار الاجتماعي المرتبطة بالإجلاء، وأن معالجة هذه المخاطر تتطلب سياسات تعويضية وإجراءات داعمة لإعادة بناء سبل المعيشة، وليس الاكتفاء بتوفير مأوى بديل. كما يشير Félix et al (2013) إلى أن فعالية الإسكان المؤقت تعتمد على وضوح مدته الزمنية، وملاءمة موقعه، وقدرته على دعم الانتقال نحو استقرار دائم، إذ أن طول المرحلة الانتقالية أو سوء اختيار الموقع قد يؤديان إلى حالة من عدم اليقين الاجتماعي ويؤثران في قدرة الأسر على الحفاظ على مصادر دخلها وروابطها الاجتماعية (الزامل، 2025).

2-2 مفهوم الاستقرار الاجتماعي

يُعرَّف الاستقرار الاجتماعي في أدبيات السوسيولوجيا والتنمية الحضرية بوصفه حالة من التوازن النسبي داخل المجتمع، تتسم بالشعور بالأمان، واستمرارية العلاقات الاجتماعية، وإمكانية الوصول إلى فرص العمل والخدمات الأساسية، بما يضمن قدرة الأفراد على التكيف مع التغيرات دون التعرض لاضطرابات حادة في أوضاعهم المعيشية (Alastair Ager & Alison Strang, 2008; United Nations, 2015) ويُنظر إلى الاستقرار الاجتماعي باعتباره مفهومًا متعدد الأبعاد، يرتبط بتكامل عناصر السكن، والأمن الاقتصادي، والدعم الاجتماعي، والثقة بالمؤسسات الحكومية، وهو ما يجعله يتجاوز البعد السكني الضيق ليشمل الأبعاد الاقتصادية والنفسية والمؤسسية (Alastair Ager & Alison Strang,

2008; UN-Habitat, 2020). وفي سياق الإجلاء وإعادة التوطين، يشير Félix et al (2013) إلى أن فقدان المسكن قد يقود إلى سلسلة من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية تشمل تفكك الشبكات الاجتماعية، وتراجع المكانة الاقتصادية، وفقدان مصادر الدخل، وهو ما ينعكس مباشرة على مستوى الاستقرار الاجتماعي ويزيد من احتمالات فقدان الاستقرار المعيشي. كما يوضح Ager & Strang (2008) أن الاستقرار الاجتماعي يتحقق من خلال تكامل عناصر السكن والعمل والأمان والعلاقات الاجتماعية، مؤكدين أن توفير مسكن بديل لا يضمن الاندماج ما لم يُدعَم بإتاحة فرص الوصول إلى الخدمات وفرص العمل والحفاظ على الروابط المجتمعية. وعليه، فإن الاستقرار الاجتماعي في سياق الإسكان المؤقت يفهم بوصفه نتيجة لمدى قدرة السياسات المطبقة على ضمان الأمان السكني، والحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتعزيز الاندماج المجتمعي في البيئة الجديدة.

3-2 الدراسات السابقة

في دراسة أجراها Cernea (1997) تناول الباحث الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على عمليات الإجلاء القسري وإعادة التوطين، وطرح إطارًا تحليليًا متكاملًا يُعرف بنموذج «أخطار الإفقار وإعادة البناء (IRR Model) لتفسير التحديات التي تواجه السكان المتأثرين. يوضح النموذج أن الإجلاء لا يقتصر على فقدان المسكن فحسب؛ بل يمتد ليشمل فقدان مصادر الدخل، وتراجع الأمن الغذائي، وفقدان الوصول إلى الموارد العامة، وتفكك الشبكات الاجتماعية، وزيادة الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. ويرى أن هذه المخاطر مترابطة؛ إذ أن فقدان المسكن قد يؤدي إلى فقدان العمل، وهو ما ينعكس على الأمن الاقتصادي للأسرة ويؤثر في مكانتها الاجتماعية. كما أكد أن إعادة التوطين الناجحة لا تتحقق بمجرد توفير سكن بديل، بل تتطلب سياسات شاملة لإعادة بناء سبل المعيشة وتعويض الخسائر الاجتماعية بصورة استباقية. وشدد Cernea (1997) على أهمية التخطيط المؤسسي المسبق والمشاركة المجتمعية في تقليل آثار الإجلاء، محذرًا من أن ضعف الإدارة قد يحوّل مشاريع التطوير الحضري إلى مصدر لإنتاج عدم الاستقرار الاجتماعي بدلًا من معالجته. كما أوضح أن تجاهل هذه المخاطر أو التعامل معها بصورة جزئية يؤدي إلى تعميق حالة الفقر والهشاشة بين السكان المتأثرين، بدلًا من تحسين أوضاعهم المعيشية. وأكد كذلك أن نجاح برامج إعادة التوطين يقاس بمدى قدرتها على تحويل هذه المخاطر إلى فرص لإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي، من خلال تبني سياسات تعويضية وتنموية متكاملة. وتُعد هذه الدراسة مرجعًا نظريًا محوريًا لفهم العلاقة بين سياسات الإسكان المؤقت والاستقرار الاجتماعي، إذ تؤكد أن غياب المعالجة المتكاملة قد يؤدي إلى إضعاف التماسك المجتمعي حتى مع توفر مأوى بديل. ورغم أن الدراسة قدمت إطارًا نظريًا متكاملاً لتفسير مخاطر الإزاحة السكنية القسرية، لكنها لم تتناول بصورة مباشرة دور الإسكان المؤقت في الحد من هذه المخاطر أو تعظيم الاستقرار الاجتماعي خلال المرحلة الانتقالية. لذلك تنطلق الدراسة الحالية من هذا المدخل النظري لتختبر مدى إسهام سياسات الإسكان المؤقت في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، من خلال تحليل ثلاثة أبعاد رئيسة هي: الأمان السكني، والروابط الاجتماعية، والوصولية إلى الخدمات الأساسية، وهو ما يمثل إضافة نوعية إلى الأدبيات ذات الصلة.

في دراسة أجراها Ager & Strang (2008) قدّم الباحثان إطارًا مفاهيميًا شاملًا لفهم الاندماج الاجتماعي في سياقات الانتقال القسري، محددين مجموعة من الأبعاد الأساسية التي تشكل أساس الاستقرار الاجتماعي. وقد صنّفا هذه الأبعاد إلى مجالات مترابطة تشمل: الأسس (الأمن والحقوق)، والوسائل والفرص (السكن والعمل والتعليم والصحة)، والروابط الاجتماعية (العلاقات داخل المجتمع ومعه)، إضافة إلى تسهيل المشاركة المجتمعية. وأوضحا أن السكن عنصر أساسي لكنه غير كافٍ لتحقيق الاندماج، إذ لا يمكن فصل الاستقرار السكني عن فرص العمل والوصول إلى الخدمات والحفاظ على الروابط الاجتماعية. كما بيّنا أن الانتقال إلى بيئة جديدة قد يضعف الإحساس بالانتماء إذا لم تُصمم السياسات بما يعزز الثقة بالمؤسسات والتفاعل الاجتماعي. وأشارا إلى أن البعد المكاني، مثل موقع السكن البديل وقربه من شبكات الدعم، يمثل عاملًا حاسمًا في تحقيق التكيف الاجتماعي. كما أكدا أن ضعف التكامل بين هذه الأبعاد قد يؤدي إلى حالة من الهشاشة الاجتماعية وصعوبة الاندماج، حتى في حال توفر سكن ملائم من الناحية المادية. وبيّنا كذلك أن تحقيق الاستقرار يتطلب سياسات متكاملة تراعي الترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية بشكل متوازن. كما أوضحا أن تعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، يمثل عنصرًا داعمًا للاستقرار ويسهم في تسريع عملية الاندماج الاجتماعي. وأشارا أيضًا إلى أن بناء الثقة بالمؤسسات الرسمية يعد عاملًا حاسمًا في دعم الشعور بالأمان والانتماء لدى الأفراد خلال فترات الانتقال. وتخلص الدراسة إلى أن الاستقرار الاجتماعي عملية متعددة الأبعاد تتطلب سياسات شاملة تتجاوز الحلول السكنية الشكلية، وهو ما يجعل هذا الإطار مناسبًا لتحليل أثر سياسات الإسكان المؤقت في السياقات الحضرية. ورغم أن الدراسة أرست إطارًا نظريًا مهمًا لفهم محددات الاندماج الاجتماعي، فإنها لم تختبر أثر الإسكان المؤقت بوصفه سياسة حضرية انتقالية، كما لم تناقش الكيفية التي تؤثر بها مرحلة الانتقال السكني في الأمان السكني، والروابط الاجتماعية، والوصولية إلى الخدمات الأساسية. وتسعى الدراسة الحالية إلى معالجة هذه الفجوة من خلال تطبيق هذا الإطار على برامج الإسكان المؤقت المرتبطة بإزالة المناطق العشوائية، وتحليل مدى إسهام هذه الأبعاد في تعزيز الاستقرار الاجتماعي خلال المرحلة الانتقالية.

في دراسة أجراها Félix et al (2013) تناول الباحثون مفهوم الإسكان المؤقت بوصفه مرحلة انتقالية في سياقات الكوارث والإجلاء، من خلال مراجعة منهجية لأبرز النماذج والتجارب الدولية. وأوضحوا أن الإسكان المؤقت غالبًا ما يُصمَّم كحل قصير الأجل؛ إلا أن غياب التخطيط الواضح للحلول الدائمة قد يؤدي إلى إطالة أمد المرحلة الانتقالية، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الاستقرار الاجتماعي ويؤثر سلبًا على استقرار الأسر خلال المرحلة الانتقالية. كما أبرزت الدراسة أهمية موقع السكن البديل في الحفاظ على مصادر الدخل والوصول إلى الخدمات، مؤكدة أن نقل السكان إلى مواقع بعيدة قد يضاعف من أعبائهم الاقتصادية والاجتماعية. وناقشت الدراسة أثر جودة التصميم، ووضوح الإطار الزمني، والمشاركة المجتمعية في تعزيز نجاح سياسات الإسكان المؤقت. كما أشار الباحثون إلى أن عدم وضوح مسار الانتقال إلى السكن الدائم قد يحد من قدرة الأسر على التخطيط لمستقبلها الاقتصادي والاجتماعي، ويزيد من مستويات القلق وعدم الاستقرار. وأكدوا كذلك أن فعالية الإسكان المـؤقت ترتبط بمدى تكامله مع سياسات أوسع لإعادة الإعمار والتنمية، وليس باعتباره حلًا منفصلًا. كما أوضحوا أن ضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية قد يؤدي إلى تعقيد إجراءات الانتقال وإطالة مدته، مما ينعكس سلبًا على استقرار الأسر. وأشاروا أيضًا إلى أن توفير بيئة سكنية مؤقتة تراعي الاحتياجات الاجتماعية والثقافية للسكان يسهم في التخفيف من آثار الانتقال المفاجئ. وخلص الباحثون إلى أن فعالية الإسكان الانتقالي لا تُقاس فقط بسرعة التنفيذ أو عدد الوحدات المقدمة، بل بمدى قدرته على دعم الاستقرار الاجتماعي وتسهيل الانتقال نحو حل دائم دون تقويض الروابط الاجتماعية أو إضعاف سبل المعيشة. ورغم أن الدراسة أكدت أهمية التخطيط المتكامل للإسكان المؤقت وربطه بمسار الانتقال إلى السكن الدائم، فإنها لم تقدم إطاراً تحليلياً يقيس انعكاس سياسات الإسكان المؤقت على أبعاد الاستقرار الاجتماعي، كما اقتصرت على سياقات الكوارث والإجلاء الطارئ، دون تناول برامج إزالة المناطق العشوائية بوصفها سياقاً حضرياً مختلفاً. لذلك تسعى الدراسة الحالية إلى توسيع هذا الطرح من خلال اختبار أثر سياسات الإسكان المؤقت في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسر المتأثرة بإزالة المناطق العشوائية، بالاستناد إلى أبعاد الأمان السكني، والروابط الاجتماعية، والوصولية إلى الخدمات الأساسية

في دراسة أجراها Davidson et al (2007) ركّز الباحثون على تحليل دور المشاركة المجتمعية في مشاريع الإسكان بعد الكوارث والإجلاء، من خلال تقييم تجارب متعددة في سياقات مختلفة. وأوضحوا أن إشراك السكان في مراحل التخطيط والتنفيذ يعزز الشعور بالملكية والانتماء، ويسهم في بناء الثقة بين المجتمع والمؤسسات المنفذة. كما بيّنوا أن السياسات التي تُفرض بصورة فوقية دون مشاركة فعلية قد تؤدي إلى انخفاض مستوى الرضا الاجتماعي وصعوبة التكيف مع البيئة الجديدة. وأشارت الدراسة إلى أن موقع السكن البديل ومدى قربه من فرص العمل والخدمات يمثلان عنصرًا حاسمًا في قدرة الأسر على إعادة بناء حياتها الاقتصادية والاجتماعية. كما أوضح الباحثون أن غياب المشاركة المـجتمعية قد يؤدي إلى ضعف ملاءمة الحلول السكنية لاحتياجات السكان الفعلية، مما يحد من فاعلية السياسات المطبقة ويؤثر سلبًا على الاستقرار الاجتماعي. وأكدوا كذلك أن المشاركة لا تقتصر على مرحلة التنفيذ، بل ينبغي أن تمتد إلى مراحل التخطيط واتخاذ القرار لضمان استدامة النتائج وتعزيز التكيف المجتمعي. كما أشاروا إلى أن إشراك المجتمع يسهم في تقليل مقاومة التغيير ويعزز قبول السكان للحلول السكنية الجديدة. وبيّنوا أيضًا أن إدماج المعرفة المحلية للسكان في تصميم السياسات يرفع من كفاءة التدخلات ويجعلها أكثر توافقًا مع احتياجاتهم الواقعية. وخلص الباحثون إلى أن نجاح سياسات الإسكان الانتقالي ينبغي أن يُقاس بمؤشرات اجتماعية مثل التماسك المجتمعي، والاندماج، والاستقرار طويل الأمد، وليس فقط بالإنجازات المادية أو السرعة في التنفيذ. ورغم أن الدراسة أبرزت الدور المحوري للمشاركة المـجتمعية في تحسين نتائج إعادة الإسكان، فإنها لم تربط بين المشاركة المجتمعية وسياسات الإسكان المؤقت ضمن إطار يفسر أبعاد الاستقرار الاجتماعي، كما لم تتناول خصوصية برامج إزالة المناطق العشوائية بوصفها سياقاً حضرياً يختلف عن حالات الكوارث والإجلاء الطارئ. لذلك تسعى الدراسة الحالية إلى توسيع هذا الطرح من خلال تحليل أثر سياسات الإسكان المؤقت في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسر المتأثرة بإزالة المـناطق العشوائية، مع التركيز على الأمان السكني، والروابط الاجتماعية، والوصولية إلى الخدمات الأساسية

تناولت دراسة عبد الله (2025) بعنوان "جودة الحياة الحضرية في السكن البديل للعشوائيات: دراسة حالة لسكان روضة السيدة" أثر إعادة توطين سكان المناطق العشوائية في جودة الحياة الحضرية، من خلال تقييم رضا السكان عن البيئة السكنية الجديدة ومستوى الخدمات والبنية التحتية والعلاقات الاجتماعية. وأظهرت نتائج الدراسة أن تحسين جودة المسكن والخدمات الأساسية أسهم في رفع مستوى الرضا لدى السكان؛ إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتحقيق اندماج اجتماعي كامل، حيث برزت تحديات تتعلق باستمرارية العلاقات الاجتماعية، والارتباط بفرص العمل، والتكيف مع البيئة العمرانية الجديدة. وتكتسب هذه الدراسة أهمية لارتباطها المباشر ببرامج إعادة التوطين السكني؛ إلا أنها ركزت بصورة رئيسة على جودة الحياة الحضرية بوصفها مخرجاً لعملية إعادة التوطين، في حين لم تتناول بصورة متعمقة مرحلة الإسكان المؤقت باعتبارها مرحلة انتقالية قد تؤثر في الاستقرار الاجتماعي للأسر قبل الانتقال إلى السكن الدائم. ومن هنا تنطلق الدراسة الحالية لتوسيع النقاش من تقييم جودة السكن البديل إلى تحليل أثر الإسكان المؤقت في الاستقرار الاجتماعي، من خلال التركيز على أبعاد الأمان السكني، والروابط الاجتماعية، والوصولية إلى الخدمات الأساسية، بما يسهم في سد فجوة بحثية لم تحظ باهتمام كافٍ في الأدبيات العربية.

كما ناقشت دراسة جيلالي وبومخلوف (2023) أثر سياسات إعادة الإسكان في الروابط الاجتماعية داخل الأحياء الجديدة، وانتهت إلى أن نجاح برامج إعادة التوطين لا يعتمد على تحسين البيئة العمرانية فحسب؛ وإنما يرتبط بالحفاظ على شبكات العلاقات الاجتماعية للسكان

وتعزيز التفاعل المجتمعي داخل الأحياء الجديدة. ورغم أهمية هذه النتائج، فإن الدراسة ركزت على مرحلة ما بعد إعادة الإسكان، ولم تبحث في تأثير الإسكان المؤقت خلال المرحلة الانتقالية التي تسبق الاستقرار النهائي، وهي المرحلة التي قد تشكل أساساً لتكوين اتجاهات السكان نحو برامج إعادة التوطين ومستوى استقرارهم الاجتماعي. ويلخص الجدول رقم (1) أبرز نتائج الدراسات السابقة والفجوات البحثية.

جدول رقم (1) ملخص الدراسات السابقة

الدراسات	المنهج المستخدم	النتائج	الفجوة البحثية
Cernea (1997)	تحليل نظري مفاهيمي. تطوير نموذج مخاطر الإفقار (IRR Model) مراجعة حالات إعادة توطين دولية	الإجلاء السكني يؤدي إلى فقدان المسكن ومصادر الدخل والشبكات الاجتماعية توفير سكن بديل لا يكفي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي ضرورة إعادة بناء سبل المعيشة للحد من آثار الفقر.	ركزت على مخاطر الإزاحة وإعادة التوطين، دون تحليل دور الإسكان المؤقت في تحقيق الاستقرار الاجتماعي خلال المرحلة الانتقالية.
Ager & Strang (2008)	إطار مفاهيمي تحليلي متعدد الأبعاد تحليل أدبيات الاندماج الاجتماعي.	الاستقرار الاجتماعي يرتبط بالسكن والعمل والأمان والعلاقات الاجتماعية. الاندماج لا يتحقق بتوفير المسكن. البعد المكاني يؤثر في التكيف والاستقرار السكني.	تناولت الاندماج الاجتماعي بصورة عامة، دون اختبار أثر سياسات الإسكان المؤقت في سياق إزالة المناطق العشوائية.
Félix et al (2013)	مراجعة منهجية للدراسات السابقة تحليل تجارب الإسكان المؤقت بعد الكوارث	طول مدة التسكين المؤقت قد يضعف الاستقرار السكني. موقع السكن البديل يؤثر في الحفاظ على مصادر الدخل غياب رؤية للحل الدائم يخلق حالة من عدم اليقين الاجتماعي.	ركزت على الجوانب التخطيطية للإسكان المؤقت، دون قياس أثره على أبعاد الاستقرار الاجتماع.
Davidson et al (2007)	دراسة تحليلية مقارنة. تقييم مستوى المشاركة المجتمعية في مشاريع الإسكان.	المشاركة المجتمعية تعزز التماسك والاستقرار الاجتماعي. القرارات الفوقية تقلل مستوى الرضا الاجتماعي. القرب من فرص العمل والخدمات عنصر أساسي في إعادة الاستقرار السكني.	ركزت على المشاركة المجتمعية في إعادة الإسكان، دون تحليل علاقتها بسياسات الإسكان المؤقت والاستقرار الاجتماعي.
عبد الله (2025)	المنهج الوصفي لتقييم جودة الحياة الحضرية في مشروعات السكن البديل للعشوائيات. حالة (سكان مشروع روضة السيدة) بوصفها نموذجًا لإعادة توطين سكان المناطق العشوائية. استبانة وتحليلًا إحصائيًا لقياس رضا السكان عن البيئة السكنية.	تحسن مستوى الرضا عن جودة المسكن والخدمات الأساسية مقارنةً بالمناطق العشوائية السابقة. استمرار تحديات الاندماج الاجتماعي والتكيف رغم تحسن البيئة العمرانية. تأثر جودة الحياة بتكامل الخدمات وفرص العمل وليس بتحسين السكن وحده.	اهتمت بجودة الحياة في السكن البديل، دون دراسة مرحلة الإسكان المؤقت وأثرها في الاستقرار الاجتماعي.
جيلالي وبومخلوف (2023)	المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الروابط الاجتماعية في الأحياء الناتجة عن سياسات إعادة الإسكان. تحليل نظري ومراجعة الأدبيات المتعلقة برأس المال الاجتماعي والتفاعل المجتمعي وإعادة الإسكان. وظفت مدخلًا مفاهيميًا تحليليًا لتفسير أثر إعادة الإسكان في شبكات العلاقات الاجتماعية داخل الأحياء الجديد	إعادة الإسكان تؤثر بصورة مباشرة في طبيعة الروابط الاجتماعية داخل الأحياء الجديدة. الحفاظ على شبكات الجوار والتفاعل المجتمعي يعزز التكيف والاستقرار الاجتماعي للسكان. نجاح إعادة الإسكان يعتمد على البعد الاجتماعي إلى جانب تحسين البيئة العمرانية.	تناولت الروابط الاجتماعية بعد إعادة الإسكان، دون بحث أثر مرحلة الإسكان المؤقت في الحفاظ على تلك الروابط.

المصدر: (Cernea M. , 1997)؛ (Alastair Ager & Alison Strang, 2008)؛ (Félix, D, Branco, J. M, & Feio, A, 2013)؛ (Davidson, C. H, Johnson, C, Lizarralde, G, Dikmen, N, & Sliwinski, A, 2007)، (عبدالله، 2025)، (جيلالي و بومخلوف، 2023).

3- المنهج البحثي

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي ضمن إطار دراسة حالة نوعية، بهدف تحليل أثر آلية التسكين المؤقت على الأسر المـتأثرة بإزالة المناطق العشوائية في مدينة جدة من منظور الاستقرار الاجتماعي خلال المرحلة الانتقالية. ويُعد هذا المدخل مناسبًا لطبيعة المـوضوع لارتباطه بظاهرة اجتماعية تتداخل فيها أبعاد سكنية، واقتصادية، واجتماعية، ومؤسسية، مما يستدعي تحليلًا للسياسات نحو فهم آثارها الفعلية على حياة الأفراد، وتُعدّ دراسة الحالة النوعية من أنسب المناهج لاستيعاب هذا التعقيد (Yin, 2018). وينحصر البحث في دراسة مرحلة ما بعد الإزالة، من خلال تحليل إجراءات الانتقال السكني ومدى قدرة آلية التسكين المؤقت على الحد من المخاطر الاجتماعية الناجمة عن فقدان المسكن المفاجئ. وقد أُجريت مقابلات نوعية شبه مهيكلة مع ثلاثة خبراء في أمانة محافظة جدة، لاستكشاف رؤاهم المهنية وتفسير الأبعاد التنظيمية والمؤسسية المرتبطة بهذه الآليات، إذ تُمثّل هذه الأداة وسيلةً فاعلة في الدراسات النوعية لما توفره من مرونة في استكشاف وجهات النظر المتعمقة (Creswell & Poth, 2018). ويرتكز التحليل على ثلاثة محاور للاستقرار الاجتماعي كما في الشكل رقم (1) تتمثل في الأمان السكني، واستمرارية الروابط الاجتماعية، واستمرارية الوصول إلى الخدمات الأساسية. كما تسهم المقابلات في دعم نتائج الدراسة وتفسيرها بشكل أعمق، والكشف عن التحديات التي قد تواجه الأسر خلال هذه المرحلة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو مكانية، الأمر الذي يعزز فهم مدى كفاءة السياسات المطبقة. وبذلك يوفر هذا المنهج إطارًا تحليليًا متكاملًا يسهم في تقديم توصيات علمية لتطوير آليات التسكين المؤقت بما يحقق قدرًا أكبر من الاستقرار الاجتماعي ويحد من الآثار السلبية المصاحبة لعمليات الإزالة، كما يساعد في ربط النتائج المـيدانية بالإطار النظري بما يعزز موثوقية التحليل ودقته، ويمنح الدراسة بعدًا تفسيريًا أكثر شمولًا.

3-1 أدوات البحث

اعتمدت هذه الدراسة على أدوات بحث نوعية تتوافق مع طبيعة الدراسة وأهدافها، وتمثلت في المقابلات شبه المهيكلة وتحليل الوثائق، وذلك بهدف بناء فهم متكامل لآلية التسكين المؤقت وآثارها في الاستقرار الاجتماعي للأسر المتأثرة بإزالة المناطق العشوائية.

تمـثلت الأداة الأولى في المقابلات شبه المهيكلة، حيث أُجريت ثلاث مقابلات مع خبراء متخصصين في التخطيط العمراني والإسكان بمدينة جدة، ممن يمتلكون خبرات مهنية وعملية مرتبطة ببرامج إزالة المناطق العشوائية وسياسات التسكين المؤقت. وتم اختيار المشاركين باستخدام

شكل 1: المحاور المترابطة للاستقرار الاجتماعي

المصدر: إعداد الباحثان استنادًا إلى (Cernea M. , 1997)؛ (Alastair Ager & Alison Strang, 2008)؛ (Félix, D, Branco, J. M, & Feio, A, 2013)؛ (Davidson, C. H, Johnson, C,) (Lizarralde, G, Dikmen, N, & Sliwinski, A, 2007).

شكل 2: التوزيع المكاني للمناطق العشوائية بمدينة جدة

المصدر: (أمانة محافظة جدة، 2016).

العينة القصدية؛ لارتباط خبراتهم المباشر بموضوع الدراسة، مع ترميز المشاركين لأغراض التحليل باستخدام الرموز (أ.غ)، (أ.ش)، (م.س) حفاظًا على السرية. واستندت المقابلات إلى دليل مقابلة تضمن مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي هدفت إلى استكشاف آراء المشاركين وخبراتهم بشأن فاعلية آلية التسكين المؤقت، والتحديات المرتبطة بتطبيقها، وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي للأسر المتأثرة. أما الأداة الثانية فتمثلت في تحليل الوثائق، وشمل مراجعة الأنظمة واللوائح والسياسات ذات العلاقة، إضافة إلى التقارير الرسمية والبيانات المنشورة والوثائق التنظيمية المـرتبطة بإزالة المناطق العشوائية وبرامج التسكين المؤقت في مدينة جدة، وذلك بهدف تفسير النتائج الميدانية وربطها بالإطارين النظامي والمؤسسي.

وقد أسهم التكامل بين المقابلات وتحليل الوثائق في تحقيق التثليث المنهجي (Methodological Triangulation)، بمـا عزز موثوقية النتائج، وأتاح فهماً أكثر شمولاً لآثار سياسات التسكين المؤقت على الاستقرار الاجتماعي للأسر المتأثرة. وقد خضعت أسئلة المقابلات للمراجعة العلمية من قبل متخصصين في التخطيط العمراني؛ للتأكد من ملاءمتها لأهداف الدراسة ووضوح صياغتها قبل تنفيذ المقابلات.

2-3 الحالة الدراسية

تم اختيار المناطق العشوائية في مدينة جدة بوصفها حالة دراسية نظرًا لكونها من أبرز القضايا الحضرية التي شهدت تدخلات تنظيمية ضمن برامج التطوير العمراني، وما ترتب عليها من تطبيق آلية التسكين المؤقت للأسر المتأثرة. وتُعد هذه الحالة نموذجًا مناسبًا لتحليل أثر سياسات التسكين المؤقت على الاستقرار الاجتماعي، في ظل ما شهدته من انتقال سكني مفاجئ وتغيرات مكانية واجتماعية داخل المدينة (الزامل، وآخرون، 2022). كما تتنوع سياقات هذه الحالة من حيث توزيع الأحياء المشمولة بالإزالة وتباين خصائصها الحضرية، مما يتيح دراسة الآلية في واقع تطبيقي متعدد الأبعاد. ويقتصر مجال البحث مكانيًا على المناطق المشمولة بالإزالة داخل مدينة جدة، وموضوعيًا على آلية التسكين المؤقت والإجراءات المرتبطة بها خلال المرحلة الانتقالية (مطاعن، 2023).

4- النتائج

تستعرض هذه النتائج آلية التسكين المؤقت المطبقة ضمن مشروع إزالة الأحياء العشوائية في مدينة جدة، وذلك بالاستناد إلى التوجيهات التنظيمية الواردة في الأمر الملكي رقم 32918 وتاريخ 1443/5/26هـ والتي نظمت إجراءات الإزالة والتعويض والتسكين ضمن إطار مؤسسي متكامل. وقد تم عرض النتائج وفق ثلاثة محاور رئيسية تمثل أبعاد الاستقرار الاجتماعي وهي:

1-4 الأمان السكني

يعد الأمان السكني أحد المرتكزات الأساسية لنجاح برامج الإسكان المؤقت الموجهة للأسر المتأثرة بإزالة المناطق العشوائية؛ إذ لا يقتصر مفهومه على توفير مأوى بديل بصورة مؤقتة، وإنما يمتد ليشمل إحساس الأسر بالاستقرار، والطمأنينة، واستمرارية الحياة اليومية دون التعرض لمخاطر فقدان المسكن أو الغموض بشأن المستقبل السكني. إن فعالية برامج إعادة التوطين والإسكان المؤقت ترتبط بقدرتها على تعزيز الشعور بالأمان السكني والمحافظة على الروابط الاجتماعية، وضمان وضوح الإجراءات وعدالتها، بما يحد من الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على الانتقال (العلوان و الدليمي، 2011). بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف الأمان السكني خلال مرحلة الإسكان المؤقت قد يؤدي إلى تراجع الاستقرار الاجتماعي، وارتفاع مستويات القلق، وانخفاض الثقة في البرامج الحكومية، حتى وإن كانت المساكن البديلة ذات جودة عمرانية مرتفعة، مما يؤكد أن نجاح هذه البرامج يقاس بقدرتها على تحقيق الأمن والاستقرار للسكان، وليس بمجرد توفير وحدات سكنية بديلة (الزامل، 2018).

واستناداً إلى مراجعة آلية التسكين المؤقت المطبقة ضمن مشروع إزالة الأحياء العشوائية في مدينة جدة نجد أن آلية التسكين المؤقت اعتمدت على مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تبدأ بحصر الأسر المتأثرة من قبل الجهات المختصة، يلي ذلك دراسة الحالات الاجتماعية والاقتصادية لتحديد مستوى الاستحقاق ونوع الدعم المناسب لكل أسرة، سواء من خلال توفير وحدات سكنية أو تقديم دعم إيجاري خلال المـرحلة الانتقالية. وقد نصّت التوجيهات على إعطاء الأولوية لفئات محددة تشمل مستفيدي الضمان الاجتماعي والأسر التي يثبت تملكها لعقارات مشمولة بالإزالة، كما تضمنت إعداد قوائم بالمستفيدين وفق معايير استحقاق محددة. وتشمل الآلية كذلك منح الأسر المتأثرة أولوية في برامج الإسكان التنموي، مع تخصيص وحدات سكنية جاهزة والعمل على توفير وحدات إضافية عند الحاجة. كما يتم التنسيق بين الجهات الحكومية لضمان استمرارية السكن المؤقت إلى حين استكمال إجراءات التعويض أو التمكين السكني. وبناءً على مقابلات الخبراء، تبين أن الدعم الإيجاري يمثل المسار الأكثر استخدامًا خلال المرحلة الانتقالية، حيث يوفر استجابة سريعة لحالة فقدان المسكن، بينما يرى بعض الخبراء أن هذا الدعم يرتبط بطبيعته الزمنية ولا يمتد بالضرورة لتحقيق استقرار طويل الأمد أو يحقق الاستدامة المالية، كما أشاروا إلى أن تحديد المستفيدين لهذا الدعم يتم وفق الحصر ودراسة الحالة الاجتماعية ضمن ضوابط محددة.

2-4 الروابط الاجتماعية

تعد الروابط الاجتماعية من أهم محددات نجاح برامج الإسكان المؤقت وإعادة توطين سكان المناطق العشوائية، إذ تمثل شبكة العلاقات الأسرية والجوارية والتفاعلات اليومية التي توفر للأفراد الدعم الاجتماعي والشعور بالانتماء والتضامن المجتمعي. ولا يقتصر نجاح برامج الإسكان على توفير وحدات سكنية بديلة، بل يرتبط بقدرتها على المحافظة على هذه الروابط أو إعادة بنائها في البيئة السكنية الجديدة، لما لذلك من أثر مباشر في تعزيز التكيف الاجتماعي والحد من الآثار النفسية والاجتماعية المصاحبة للانتقال. إن عمليات إعادة الإسكان قد تؤدي إلى إضعاف شبكات الدعم الاجتماعي التقليدية إذا لم تُراعَ الخصائص الاجتماعية للسكان وآليات توزيعهم المكاني، في حين يسهم الحفاظ على الجوار الاجتماعي وتعزيز الثقة والتفاعل بين السكان في رفع مستويات الرضا والاستقرار الاجتماعي داخل المجتمعات المعاد توطينها (جيلاني و بومخلوف، 2023). كما إن إعادة توطين سكان العشوائيات يمكن أن يؤدي إلى فقدان العلاقات الاجتماعية القائمة في الأحياء الأصلية وهو ما

يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه السكان بعد الانتقال، حتى مع تحسن جودة المساكن والخدمات، الأمر الذي يؤكد أن الروابط الاجتماعية تُعد رأس مال اجتماعي ينبغي مراعاته ضمن سياسات الإسكان المؤقت وإعادة التوطين، وليس مجرد أثر جانبي لعملية الانتقال (الزامل و مخشع، 2021).

واستناداً إلى مراجعة آلية التسكين المؤقت المطبقة ضمن مشروع إزالة الأحياء العشوائية في مدينة جدة نجد أنها ركزت على تنظيم إجراءات الإزالة والتعويض وتوفير البدائل السكنية، حيث تعتمد على تنفيذ الإزالة بشكل مرحلي وفق خطة زمنية يتم الإعلان عنها مسبقًا لكل حي من الأحياء المستهدفة، مع إتاحة فترة زمنية للسكان لاستكمال إجراءاتهم النظامية المتعلقة بإثبات الملكية والتعويض. ويتم توزيع الأسر المتأثرة على بدائل سكنية مختلفة وفق نوع الدعم المقدم، سواء من خلال السكن المؤقت المباشر، أو الدعم الإيجاري، أو من خلال برامج الإسكان التنموي، وذلك بحسب معايير الاستحقاق المعتمدة. كما تشمل الآلية تنظيم عملية الانتقال من خلال التنسيق بين الجهات الحكومية لضمان استمرارية الدعم خلال المرحلة الانتقالية. ولا تتضمن الآلية إجراءات تنظيمية تفصيلية تتعلق بإعادة توطين السكان ضمن نطاقات جغرافية محددة أو قريبة من مواقعهم الأصلية، كما لا تتضمن أدوات مخصصة للحفاظ على التجمعات السكانية القائمة أو شبكات الجوار. كذلك لا تشير التوجيهات إلى وجود آليات لإشراك السكان في اختيار مواقع السكن البديل أو مراعاة العلاقات الاجتماعية أثناء عملية الانتقال. وبناءً على مقابلات الخبراء، تبين أن توزيع الأسر يتم وفق معايير الاستحقاق ونوع الدعم دون مراعاة القرب المكاني، كما أشار بعض الخبراء إلى أن الآلية تركز بشكل أكبر على الجوانب التنظيمية والتنفيذية المرتبطة بعملية الإزالة والتسكين، في حين أن الجوانب الاجتماعية المرتبطة بمرحلة الانتقال لا يتم تضمينها بشكل تفصيلي ضمن تصميم الآلية.

3-4 الوصول للخدمات الأساسية

تُعد الوصولية إلى الخدمات الأساسية أحد المقومات الرئيسة لنجاح برامج الإسكان المؤقت، إذ لا يتحقق الاستقرار الاجتماعي بمجرد توفير وحدة سكنية بديلة، وإنما من خلال ضمان قدرة الأسر على الوصول بسهولة إلى الخدمات الصحية والتعليمية والتجارية ووسائل النقل وفرص العمل. إن الإسكان المؤقت الذي يفتقر إلى منظومة اقتصادية وخدمية متكاملة قد يتحول إلى بيئة تعمق الإقصاء الاجتماعي، وتزيد من الأعباء الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع تكاليف التنقل وضعف فرص كسب الرزق، مما ينعكس سلباً على جودة الحياة واستدامة الاستقرار السكني (محمد، احمد، و البرمبلي، 2019). كما إن نجاح مشاريع إعادة الإسكان يرتبط بدرجة تكاملها مع النسيج الحضري، وليس بجودة الوحدات السكنية فحسب؛ حيث تسهم سهولة الوصول إلى الخدمات والأنشطة الاقتصادية في تعزيز اندماج السكان ورفع مستويات الرضا والاستقرار الاجتماعي، بينما يؤدي عزل المشروعات السكنية عن مراكز الخدمات وفرص العمل إلى انخفاض كفاءة برامج إعادة التوطين، حتى وإن توافرت مساكن ذات جودة إنشائية مرتفعة (الزهراني، فراج، و الزامل، 2026). وعليه، فإن تخطيط مشاريع الإسكان المؤقت ينبغي أن ينطلق من مفهوم الحي المتكامل الذي يجمع بين السكن والخدمات والفرص الاقتصادية، باعتبارها عناصر مترابطة تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسر المتأثرة بعمليات إزالة المناطق العشوائية (الزامل، 2026).

واستناداً إلى مراجعة آلية التسكين المؤقت المطبقة ضمن مشروع إزالة الأحياء العشوائية في مدينة جدة نجد أنها تضمنت توجيهات تنظيمية تتعلق بالخدمات الأساسية في مواقع الإزالة ومواقع التسكين البديل، حيث نصّت على قيام الجهات المختصة مثل الشركة السعودية للكهرباء وشركة المياه الوطنية وشركات الاتصالات بإزالة الخدمات من المواقع المستهدفة ومعالجة الآثار الناتجة عن أعمال الإزالة، مع ضمان عدم تأثر الأحياء المجاورة. كما تضمنت التوجيهات قيام الجهات الحكومية المعنية، كل بحسب اختصاصه، باتخاذ ما يلزم لإيصال الخدمات واستكمال أعمال البنية التحتية في مواقع الإسكان البديل، بما يشمل الكهرباء والمياه والطرق، إضافة إلى إعطاء الأولوية للمشاريع المرتبطة بتجهيز هذه المواقع ضمن خطط الجهات المختصة. وتشمل الإجراءات التنسيق بين الجهات المختلفة لضمان جاهزية المواقع الجديدة من حيث البنية التحتية وتشغيل الخدمات الأساسية فيها. وبناءً على مقابلات الخبراء، تبين أن الآلية تركز على ضمان توفر الخدمات الأساسية من الناحية التشغيلية، في حين يرى بعض الخبراء أن هذه التوجيهات لا تتضمن معايير تفصيلية تتعلق بسهولة الوصول إلى الخدمات أو مناطق العمل.

5- مناقشة النتائج

أظهرت نتائج البحث أبعاد الاستقرار الاجتماعي المرتبطة بآلية التسكين المؤقت من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسة تمثل أساس تقييم فاعلية هذه الآلية خلال المرحلة الانتقالية، وهي الأمان السكني، والروابط الاجتماعية، والوصول إلى الخدمات الأساسية، حيث يوضح هذا التحليل مستوى كفاءة المخرجات في كل بعد، ويكشف عن جوانب القوة والقصور، بما يسهم في تقديم فهم أعمق لمدى قدرة السياسات المطبقة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسر المتأثرة.

5-1 الأمان السكني

يشير تحليل نص الآلية والمقابلات إلى أن هذا البعد تحقق بدرجة مقبولة من الناحية التنظيمية، حيث تم توفير دعم إيجاري واضح وآليات محددة للاستحقاق، مما ساهم في تقليل أثر فقدان المسكن بشكل مباشر. كما يظهر وجود تنظيم مؤسسي جيد وتنسيق بين الجهات المعنية، وهو ما وفر حدًا أدنى من الاستقرار خلال المرحلة الانتقالية. ومع ذلك، فإن هذا الأمان يظل مرتبطًا بطبيعته المؤقتة، مما يقلل من الشعور بالاستقرار طويل الأمد لدى الأسر أو ضمان الاستدامة المالية. كما أن غياب وضوح مدة الدعم واستمراريته يخلق حالة من القلق وعدم اليقين. إضافة إلى ذلك، يعتمد النظام بشكل كبير على سوق الإيجارات الذي قد لا يوفر خيارات مناسبة لجميع الأسر. ويظهر أيضًا وجود تفاوت في القدرة على الاستفادة من الدعم وفق الظروف الاقتصادية لكل أسرة. كما أن ضعف الربط بين التسكين المؤقت والحلول السكنية الدائمة يقلل من فاعلية هذا الأمان. وهذا يعني أن الأمان المتحقق هو أمان مرحلي أكثر منه استقرارًا حقيقيًا. لذلك يمكن القول إن سياسات الإسكان المؤقت مناسبة تنظيميًا لكنها لم تحقق تماماً الاستقرار الفعلي للسكان المستهدفين.

5-2 الروابط الاجتماعية

يعكس تحليل نص الآلية أن هذا البعد لم يُعالج بشكل تفصيلي ضمن التوجيهات التنظيمية، حيث لم تتضمن الآلية إجراءات واضحة للحفاظ على العلاقات الاجتماعية بين السكان المتأثرين، كما لم يُراعَ إعادة توزيع السكان ضمن نطاقاتهم الجغرافية الأصلية أو القريبة منها. وقد تم توزيع الأسر بناءً على معايير الاستحقاق ونوع الدعم دون إدماج البعد الاجتماعي في عملية التسكين، وهو ما أدى إلى تشتت السكان وفقدان شبكات الدعم الاجتماعي التي كانت قائمة قبل الإزالة. ويُعد هذا العامل مهمًا نظرًا لدور العلاقات الاجتماعية في دعم الاستقرار اليومي للأسر. كما أن غياب أدوات تنظيمية لإشراك السكان في قرارات التسكين أسهم في زيادة هذا الأثر. ويظهر من خلال التطبيق أن الآلية ركزت على الجوانب الإجرائية والتنفيذية أكثر من الاجتماعية، وهو ما انعكس على قدرة الأسر على التكيف في البيئة الجديدة. ويشير ذلك إلى وجود فجوة تنظيمية في تصميم الآلية من حيث معالجة البعد الاجتماعي. لذلك، يمكن اعتبار نتائج سياسات الإسكان المؤقت محدودة في هذا البعد.

5-3 الوصول إلى الخدمات الأساسية

تشير النتائج إلى أن هناك اهتمامًا بتوفير الخدمات في مواقع التسكين البديل، مثل الكهرباء والمياه والاتصالات، وهو جانب إيجابي يعكس جاهزية فنية مقبولة. كما يظهر وجود تنسيق بين الجهات المختلفة لضمان استمرارية هذه الخدمات وعدم تأثر المناطق المجاورة. إلا أن الآلية لم تتضمن معايير واضحة تتعلق بسهولة الوصول إلى هذه الخدمات أو قربها من مواقع السكن المؤقت. كما لم يتم التركيز بشكل كافٍ على ارتباط السكن بمواقع العمل أو المدارس أو المرافق الصحية. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الأعباء اليومية على الأسر المنتقلة. إن توفر الخدمة لا يعني بالضرورة سهولة الاستفادة منها في الواقع. ويلاحظ أن التركيز كان على التوفير أكثر من كفاءة الاستخدام والوصول. وهذا يخلق فجوة بين التخطيط النظري والتجربة الفعلية للسكان. كما أن غياب المعايير المكانية يقلل من كفاءة الاستفادة من الخدمات. لذلك يمكن القول إن نتائج سياسات الإسكان المؤقت كانت متوسطة في هذا البعد، ومحدودة من حيث سهولة الوصول والاستفادة الفعلية من الخدمات.

وبناء على ما تقدم، يظهر الجدول رقم (2)، نتائج تحليل آلية التسكين المؤقت تفاوتًا في مستوى الكفاءة بين أبعاد الاستقرار الاجتماعي؛ حيث تحقق الأمان السكني بدرجة جيدة من الناحية التنظيمية لكنه ظل محدودًا في تحقيق الاستقرار الفعلي، في حين أنه محدود في بعد الروابط الاجتماعية نتيجة غياب المعالجة لهذا الجانب. أما الوصول إلى الخدمات فقد جاء بمستوى متوسط، إذ تحقق من حيث التوفير لكنه لم يصل إلى مستوى الكفاءة من حيث سهولة الوصول والاستخدام، وهو ما يعكس عدم تكامل مكونات الآلية بالشكل الذي يحقق الاستقرار الشامل. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تطوير سياسات الإسكان المؤقت بصورة أكثر توازنًا، بما يراعي الأبعاد الاجتماعية والمكانية إلى جانب الجوانب التنظيمية، ويسهم في تعزيز فاعليتها ورفع مستوى الاستقرار الاجتماعي للأسر المتأثرة.

جدول رقم (2): ملخص النتائج ومناقشات النتائج

المبادئ	نتائج التحليل	مناقشة النتائج	التقييم
الأمان السكني	توفير دعم إيجاري للأسر المتأثرة. وجود آليات واضحة لتحديد المستفيدين. تنسيق مؤسسي بين الجهات المعنية. تأمين سكن مؤقت سريع بعد الإزالة. أولوية في برامج الإسكان.	جيد تنظيميًا ويعكس استجابة فعالة. يحقق أمانًا سكنيًا مرحليًا فقط. غموض في مدة واستمرارية الدعم. الاعتماد على سوق الإيجارات يحد من الاستقرار. ضعف الربط مع الحلول الدائمة.	متوسط

المبادئ	نتائج التحليل	مناقشة النتائج	التقييم
الروابط الاجتماعية	عدم وجود نصوص للحفاظ على العلاقات الاجتماعية. توزيع السكان حسب الاستحقاق فقط. عدم مراعاة القرب المكاني. غياب إعادة توطين جماعي. عدم إشراك السكان في القرار.	أدى إلى تشتت السكان وفقدان شبكات الدعم. ضعف التماسك الاجتماعي بعد الانتقال. تجاهل البعد الاجتماعي في التخطيط. تقليل قدرة الأسر على التكيف. يمثل فجوة واضحة في الآلية.	محدود
الوصول للخدمات	توفير خدمات أساسية (كهرباء، ماء، اتصالات). جاهزية البنية التحتية في مواقع التسكين. تنسيق لضمان استمرارية الخدمات. عدم تأثر الأحياء المجاورة. دعم تجهيز المواقع الجديدة.	جيد من ناحية توفر الخدمات. غياب معايير القرب وسهولة الوصول. ضعف الربط مع العمل والتعليم والصحة. زيادة الأعباء اليومية على الأسر. فجوة بين التوفير والاستخدام الفعلي.	متوسط

المصدر: إعداد الباحثان استنادًا إلى: (الزامل و مخشع، 2021)، (Poth & Creswell, 2018)، (M .M Cernea., 1997)، (الزهراني، فراج، و الزامل، 2026)، (الزامل، وآخرون، 2022)، (الديوان الملكي، 1443هـ).

6- الخاتمة

سلطت هذه الورقة الضوء على أثر سياسات الإسكان المؤقت على الاستقرار الاجتماعي في سياق مشروع تطوير المناطق العشوائية في مدينة جدة، من خلال تحليل آلية التسكين المؤقت المطبقة خلال المرحلة الانتقالية التي تلي الإزالة، وقد سعت إلى فهم مدى قدرة هذه الآلية على تحقيق الاستقرار للأسر المتأثرة. وأشارت النتائج إلى أن هذه السياسات لم تحقق الاستقرار الاجتماعي بشكل متكامل، حيث تفاوتت مخرجاتها بين الأبعاد المختلفة، إذ أظهرت أن الأمان السكني تحقق من الناحية التنظيمية عبر الدعم الإيجاري، إلا أنه ظل محدودًا من حيث الاستقرار الفعلي، كما تبين وجود ضعف واضح في الحفاظ على الروابط الاجتماعية نتيجة عدم مراعاة هذا البعد في توزيع السكان، إضافة إلى وجود قصور في كفاءة الوصول إلى الخدمات الأساسية رغم توفرها من حيث المبدأ، وهو ما يعكس فجوة بين التوفير والاستخدام الفعلي. كما أظهرت النتائج أن تركيز آليه الإسكان المؤقت كان منصبًا على الجوانب الإجرائية أكثر من الأبعاد الاجتماعية والمكانية، وهو ما أثر على مستوى الاستقرار العام، وقلل من فاعليتها، وبناءً على ذلك توصي الدراسة بالآتي:

1- تطوير سياسات الإسكان المؤقت بما يضمن تحقيق الأمان السكني للأسر المتأثرة من مشاريع إزالة المناطق العشوائية، من خلال توفير رؤية واضحة لمسار الانتقال إلى السكن الدائم، وتقليص مدة الإقامة في الإسكان المؤقت، وتعزيز الشفافية في الإجراءات وآليات التواصل مع المستفيدين.
2- اعتماد نهج تخطيطي متكامل في مشروعات الإسكان المؤقت يراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي، ويضمن سهولة الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص العمل وشبكات النقل، بما يحد من الآثار السلبية للانتقال السكني.
3- إنشاء إطار وطني لتقييم برامج الإسكان المؤقت يعتمد على مؤشرات اجتماعية وحضرية تقيس مستوى الأمان السكني، واستمرارية الروابط الاجتماعية، والوصولية إلى الخدمات، بحيث لا يقتصر تقييم نجاح البرامج على سرعة الإخلاء أو توفير الوحدات السكنية، وإنما يمتد إلى قياس أثرها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسر على المدى المتوسط والبعيد.

مصادر البيانات الأولية

يمكن الرجوع إلى البيانات الأولية من خلال الرابط:

https://drive.google.com/drive/folders/1OQFfzlEsSHbyG0qMM7rI804Gs-TqQZRr?usp=sharing

المراجع

أمانة محافظة جدة. (2016). تقارير الأحياء العشوائية. جدة، المملكة العربية السعودية.

إمارة منطقة مكة المكرمة. (2022). دفع الإيجار للأسر المتأثرة بالإزالة. https://www.makkah.gov.sa

الزامل، وليد. (2018). خصائص الأحياء العشوائية القريبة من الحرم الشريف في مكة المكرمة: قوز النكاسة (حالة دراسية). مجلة العمارة والتخطيط، 30(2).

الزامل، وليد. (2025). آليات التحول نحو الإسكان التنموي المستدام في المملكة العربية السعودية. مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، 10(1)، 17–28.

الزامل، وليد. (2026). عشوائيات الهند: عمران الفقر واقتصاد البقاء. القاهرة: دار وعد.

الزامل، وليد، هليكة، أحمد، المقاطي، بندر، آل ملفي، حسن، أبو الريش، رأفت، والحربي، ريان. (2022). خصائص الانتشار المكاني لمناطق الإسكان العشوائي في مدينة جدة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS). مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: علوم تصاميم البيئة، 3–32.

الزامل، وليد، ومخشع، مؤيد. (2021). المناطق العشوائية كاستراتيجية لإسكان ذوي الدخل المنخفض في المملكة العربية السعودية بالتطبيق على العاصمة المقدسة مكة المكرمة. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، 261–281.

الزهراني، أحمد، فراج، أنجي، والزامل، وليد. (2026). المراحل الإجرائية لتطوير المناطق غير الرسمية في أواسط المدن السعودية: مشروع وسط جدة حالة دراسية. مجلة العمارة وبيئة الطفل، 11(1)، 86–102.

العلوان، هدى، والدليمي، ميس. (2011). محددات البيئة الآمنة للمجمعات السكنية عالية الكثافة لمراكز المدن. مجلة الهندسة، جامعة بغداد، 17(3)، 23–80.

الديوان الملكي. (1443هـ). آلية تسكين المناطق العشوائية. جدة، المملكة العربية السعودية.

عبد الله، خالد. (2025). جودة الحياة الحضرية في السكن البديل للعشوائيات: دراسة حالة لسكان روضة السيدة. المجلة العربية لعلم الاجتماع، 18(36). https://doi.org/10.21608/ajsj.2025.440313

جيلاني، عطاء الله، وبومخلوف، محمد. (2023). مسألة الروابط الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة في ظل سياسة إعادة الإسكان: قراءة نظرية لأشكال تفاعلات الأفراد وتأثيرها على شبكة الروابط الاجتماعية في الحي الجديد. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، 17(1). https://asjp.cerist.dz/en/article/227116

مطاعن، فاطمة موسى يحيى. (2023). التحليل المكاني للمشكلات الناشئة عن انتقال سكان العشوائيات: دراسة حالة حي الحرازات بمدينة جدة. مجلة جامعة بيشة للعلوم الإنسانية، 279–306.

محمد، محمد، أحمد، حاتم، والبرمبلي، حسام الدين. (2019). إعادة توطين سكان العشوائيات في المدن الجديدة: دراسة العلاقة بين التكيف البيئي والانتماء. مجلة العلوم البيئية، جامعة عين شمس، 161–192. https://doi.org/10.21608/jes.2019.160358

وزارة البلديات والإسكان. (2022). التقرير السنوي للتنمية الحضرية. الرياض: وزارة البلديات والإسكان.

المراجع الأجنبية

Ager, A., & Strang, A. (2008). Understanding integration: A conceptual framework. Journal of Refugee Studies, 21(2), 166–191. https://doi.org/10.1093/jrs/fen016

Cernea, M. M. (1997). The risks and reconstruction model for resettling displaced populations. World Development, 25(10), 1569–1587.https://doi.org/10.1016/S0305-750X(97)00054-5

Creswell, J. W., & Poth, C. N. (2018). Qualitative inquiry and research design: Choosing among five approaches (4th ed.). SAGE Publications.

Davidson, C. H., Johnson, C., Lizarralde, G., Dikmen, N., & Sliwinski, A. (2007). Truths and myths about community participation in post-disaster housing projects. Habitat International, 31(1), 100–115. https://doi.org/10.1016/j.habitatint.2006.08.003

Félix, D., Branco, J. M., & Feio, A. (2013). Temporary housing after disasters: A state of the art survey. Habitat International, 40, 136–141. https://doi.org/10.1016/j.habitatint.2013.03.006

International Finance Corporation. (2012). Performance Standard 5: Land Acquisition and Involuntary Resettlement. International Finance Corporation.

Pacione, M. (2009). Urban geography: A global perspective (3rd ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9780203879306

Patel, S., d'Cruz, C., & Burra, S. (2002). Beyond evictions in a global city: People-managed resettlement in Mumbai. Environment and Urbanization, 14(1), 159–172. https://doi.org/10.1177/095624780201400113

Roy, A. (2005). Urban informality: Toward an epistemology of planning. Journal of the American Planning Association, 71(2), 147–158. https://doi.org/10.1080/01944360508976689

UN-Habitat. (2020). World Cities Report 2020: The value of sustainable urbanization. UN-Habitat.

United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. United Nations.

World Bank. (2017). Guidance Note for ESS5: Land Acquisition, Restrictions on Land Use and Involuntary Resettlement. World Bank.

Yeh, A. G. O., & Li, X. (2001). Measurement and monitoring of urban sprawl in a rapidly growing region using entropy. Photogrammetric Engineering & Remote Sensing, 67(1), 83–90.

Yin, R. K. (2018). Case study research and applications: Design and methods (6th ed.). SAGE Publications.